مدي مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة ظاهرة الركود التضخمي في مصر

The Contribution of IMF Policies to the Exacerbation of Stagflation in Egypt

إعداد

الدكتور/ محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف

مدرس بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

البريد الإلكترونى : dr.mo.abdellatif@gmail.com

ملخص

تفاقم ظاهرة الركود التضخمي في مصر نتيجة للتركيز على تدابير التقشف المالي والإصلاحات الهيكلية التي تشمل خفض دعم الطاقة، وتعويم العملة المحلية، وزيادة الضرائب. هذه التدابير أدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة معدلات التضخم بشكل كبير، دون تحقيق نمو اقتصادي كافٍ لتعويض الآثار السلبية على القطاعات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، زادت أعباء الديون، مما دفع الحكومة لتقليص الإنفاق العام، الأمر الذي ساهم في تباطؤ النمو الاقتصادي ورفع نسب البطالة، وهي عوامل جوهرية في زيادة حدة ظاهرة الركود التضخمي.

توصلت الدراسة إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي في مصر لعبت دورًا مزدوجًا في ظاهرة الركود التضخمي. من جهة سلبية، أدت تدابير التقشف المالي مثل خفض دعم الطاقة وتحرير سعر الصرف إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة معدلات التضخم، مما أثر سلبًا على الطبقات الفقيرة والطبقة الوسطى وزاد من تباطؤ النمو الاقتصادي. من جهة إيجابية، ساهمت هذه السياسات في تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، مما عزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن النجاح المستدام لهذه الإصلاحات يعتمد على التخفيف من آثارها السلبية، خاصة على الفئات الأكثر تضررًا.

التأكيد علي أن الاستمرار في تطبيق نفس توجهات برنامج الإصلاح النقدي والمالي المدعوم من صندوق النقد الدولي في ظل مناخ محلي وعالمي متقلب وغير منتظم فضلا عن غياب برنامج اصلاح هيكلي حقيقي يتصدي لجوانب القصور في جانب الاقتصاد الوطني، لن يجني الاقتصاد المصري النتيجة المأمولة من برامج اصلاح صندوق النقد الدولي بل يزيد من حدة الاثار السلبية لسياسات صندوق النقد وفي مقدمتها ظاهرة الركود التضخمي.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الركود التضخمي، الاقتصاد المصري

Abstract

The phenomenon of stagflation in Egypt has worsened due to a focus on austerity measures and structural reforms, which include reducing energy subsidies, floating the local currency, and increasing taxes. These policies have led to a significant rise in the cost of living and inflation rates, without sufficient economic growth to offset the negative effects on vulnerable sectors. Additionally, the increasing debt burden has forced the government to reduce public spending, contributing to economic slowdown and higher unemployment rates—key factors in the exacerbation of stagflation.

The study concluded that IMF policies in Egypt have played a dual role in the stagflation phenomenon. On the negative side, austerity measures, such as reducing energy subsidies and floating the currency, have increased living costs and inflation rates, negatively affecting the poor and middle classes, and slowing down economic growth. On the positive side, these policies have helped bolster foreign currency reserves, attract foreign investment, and improve resource allocation efficiency, thus enhancing long-term economic

stability. However, the sustained success of these reforms depends on mitigating their negative impacts, particularly on the most affected groups.

The study emphasizes that continuing to implement the same approach of the IMF-supported monetary and fiscal reform program, in the context of an unstable and volatile local and global environment, as well as the absence of a genuine structural reform program that addresses the shortcomings in the national economy, will not yield the desired outcomes from IMF reform programs. Instead, it will exacerbate the negative effects of IMF policies, particularly the phenomenon of stagflation.

Keywords: International Monetary Fund, stagflation, Egyptian economy

مقدمة.

تعرض الاقتصاد المصرى لتغيرات جذرية فى النظم والسياسات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٣ حيث كانت بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادى وكانت أبرز ملامح هذا التغير هو التحول من نظام التخطيط الشامل، واستبداله ببرامج سنوية والاستعانة برأس المال العربي والأجنبى فى التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادى، وقد تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى ما يقارب ٥% ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية، ولذلك تم البدء في مرحلة أخرى تستهدف تنفيذ مشروع وطني للتنمية الاقتصادية من خلال الخطط الخمسية بالإضافة إلى مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمار.

ركزت الجهود في المرحلة الأولى من عملية التنمية في الثمانينات، على بناء البنية التحتية وإعادة هيكلة الديون، بالإضافة إلى تعزيز عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تضمنت هذه الجهود إلغاء نظام التخطيط المركزي، وتقليص دور القطاع العام بشكل تدريجي، مع التحول نحو القطاع الخاص، ورغم ذلك، حافظت الدولة على دورها في إدارة الاقتصاد الكلي لضمان استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتحقيق العدالة في التوزيع، ومنع الاحتكار، كما تم التركيز على تحويل الصناعة من مجرد احلال الواردات إلى الاستثمار في التصنيع للتصدير.

تعرض الاقتصاد المصرى مع انتهاء فترة الثمانينات وبداية فترة التسعينات للعديد من المشكلات رغم خطط التنمية الشاملة التي كانت قد تبنتها الحكومة منذ بداية الثمانينات، ولذلك فقد بدأت الحكومة اتباع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩١، واستهدف هذا البرنامج تحقيق التوازن فى المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار فى الهياكل الاقتصادية من خلال كفاءة تخصيص الموارد وتصحيح السياسات الاجتماعية لتجنب الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل.

أدت هذه السياسات إلى زيادة البطالة والفقر على المدى القصير، مما ساهم في حالة الركود التضخمي(Stagflation) ، وافقت مصر في ٢٠١٦ على برنامج قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار، تضمن تحرير سعر الصرف وتقليل دعم الوقود، مما أدي الي انخفاض قيمة الجنيه المصري بشكل حاد ومن ثم زيادة حدة التضخم.

استمرت الحكومة في تطبيق هذه الإصلاحات بهدف تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، بحلول ٢٠٢٢، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب تمويلي جديد لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار، والذي تضمن التحول إلى نظام سعر صرف مرن وتدابير لضبط السياسات النقدية لتقليل التضخم بشكل تدريجي، هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكنها جلبت تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين.

بشكل عام، سياسات صندوق النقد الدولي في مصر كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو على المدى الطويل، لكنها غالباً ما كانت تأتي بتكلفة اجتماعية عالية، مما أدى إلى فترات من الركود التضخمي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

أهمية البحث.

ينشأ الركود التضخمي في الدول النامية نتيجة لعوامل متعددة، منها؛ عدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية الاقتصادية، والاعتماد المفرط على السلع الأساسية، برامج التكيف الهيكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي، مثل تحرير الأسعار وتقليص الدعم، أدت تلك البرامج إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة في العديد من هذه الدول. مثال ذلك هو مصر، التي تُظهر كيف يمكن للسياسات الاقتصادية غير المتوازنة أن تفضي إلى ركود تضخمي حاد، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل صندوق النقد الدولي قادر على التأقلم مع المستجدات الاقتصادية والمالية ليكون دائما على رأس النظام النقدي الدولي؟ أو بصيغة أخرى: هل صندوق النقد الدولي صالح لأي زمان ومكان مهما كانت طبيعة الأزمات؟ من هنا تبرز أهمية البحث في بيان كيف أن لسياسات صندوق النقد الدولي اثارا سلبية أهمها ارتفاع معدلات الركود التضخمي وهو ما يقضي بأهمية تحقيق توازن بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الشامل لضمان الاستقرار الاقتصادي وتقليل آثار الركود التضخمي.

مشكلة البحث.

سياسات صندوق النقد الدولي لها دورًا مهمًا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الثقة في الأسواق الدولية، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للدول التي تواجه صعوبات اقتصادية كما في مصر، حيث ساهمت سياسات صندوق النقد في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، مما عزز من استقرار الاقتصاد وأعطى دفعة للنمو الاقتصادي. مع ذلك، فإن هذه السياسات لم تخلُ من الآثار السلبية، حيث تضمنت الشروط المرتبطة بالقروض تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم عن الوقود والمواد الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم وزيادة الأسعار، مما أثر بشدة على القوة الشرائية للمواطنين ورفع معدلات الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الإصلاحات الهيكلية في تقليص حجم القطاع العام وتسريح عدد من العاملين، مما زاد من معدلات البطالة وأدى إلى اضطرابات اجتماعية، كما أن زيادة الاعتماد على القروض الخارجية أدى إلى ارتفاع الدين العام وزيادة الأعباء المالية على الاقتصاد المصري على المدى الطويل. **وهنا تكمن مشكلة البحث في عدة تساؤلات يمكن طرحها فيما يلي:**

١– كيف تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي؟

٢– هل لسياسات صندوق النقد الدولي انعكاسات علي الاقتصاد المصري؟

٣- ماهية أزمة الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي عامة؟ وماهي ملامح تطور تلك الظاهرة في مصر خاصة؟

٤- ماهو تأثير تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر؟

هدف البحث.

تهدف الدراسة إلى التأكيد علي أن الاستمرار في تطبيق نفس توجهات برنامج الإصلاح النقدي والمالي المدعوم من صندوق النقد الدولي في ظل مناخ محلي وعالمي متقلب وغير منتظم فضلا عن غياب برنامج اصلاح هيكلي حقيقي يتصدي لجوانب القصور في جانب الاقتصاد الوطني، لن يجني الاقتصاد المصري النتيجة المأمولة من برامج اصلاح صندوق النقد الدولي بل يزيد من حدة الاثار السلبية لسياسات صندوق النقد وفي مقدمتها ظاهرة الركود التضخمي .

من واقع دراستنا يهدف البحث الي الإجابة عن التساؤلات السابقة والتي تثيرها المشكلة موضوع الدراسة من خلال ما يلي:

١- تحديد ماهية صندوق النقد الدولي مبينا نشأته وتعريفه وهيكله التنظيمي وأهدافه .

٢- عرض تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي وانعكاسات سياساته علي الاقتصاد المصري .

٣- التعرف علي ملامح ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد المصري خاصة .

٤- بيان الاثار السلبية لتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي علي الاقتصاد المصري خاصة معدلات الركود التضخمي خلال فترة الدراسة.

فروض البحث.

في ضوء التساؤلات التي تثيرها مشكلة البحث وحتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منه، فان الباحث يقوم بمناقشة وتحليل مدي صحة ثلاثة فروض أساسية وهي كما يلي:

الفرض الأول: صندوق النقد الدولي له دور مهم في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الأول والثاني من أهداف البحث.

الفرض الثاني: لا يعاني كل من الاقتصاد العالمي والمصري من ظاهرة الركود التضخمي.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الثالث من أهداف البحث.

الفرض الثالث: تؤدي سياسات صندوق النقد الدولي الي ارتفاع معدلات الركود التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الرابع من أهداف البحث.

منهج البحث.

اعتمد الباحث في منهجه لإعداد بحثه خلال خطواته ومراحله ومناقشة فروضه المتعددة علي الاسلوب التحليلي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية، فالاستقراء يكون من خلال التعرف علي ماهية سياسات صندوق النقد الدولي وملامح الركود التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢، أما الاستنباط فهو عملية استخلاص لبيان أثر سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة ظاهرة الركود التضخمي في مصر، وعلي هدي هذه النتائج يمكن وضع رؤية تأخذ في الاعتبار مواجهة وتخفيف حدة اثار تلك التحديات وتحقيق سياسات صندوق النقد الدولي للدور المأمول منها ، كما استمد الباحث بياناته الاساسية من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب والبحوث والدراسات العلمية والتقارير العربية والاجنبية التي اهتمت بدراسة وتحليل التراث الفكري المرتبط بموضوع البحث.

الحدود المكانية والزمنية : جمهورية مصر العربية **خلال الفترة من** ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢

خطة البحث.

المبحث الأول: الاطار النظري لسياسات صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي (النشأة – التعريف – الأهداف)

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: أثر تنفيذ سياسات وشروط الصندوق علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر

المطلب الأول: ملامح ظاهرة الركود التضخمي

المطلب الثاني: تأثير سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر

المبحث الأول

الاطار النظري لسياسات صندوق النقد الدولي

تمهيد وتقسيم.

يعتبر إنشاء صندوق النقد الدولى تتويجاً للمحاولات المتعددة لإيجاد إطار مؤسسي لتحقيق التعاون بين دول العالم، ولاشك أن هذا الفكر كان وليد الظروف والأحداث الاقتصادية التي مر بها العالم، يتمثل الدور الرئيسى لصندوق النقد الدولى فى القيام بالإقراض لسد الفجوات في ميزانيات الدول المقترضة، وذلك في حالة إذا لم يتوفر لدى الحكومات حجم العائدات التي تكفى لتغطية المصروفات العامة، إلا أن صندوق النقد الدولي يطالب الحكومات بإجراء تغييرات على السياسات الاقتصادية للدولة حتى تتمكن الحكومة من الحصول على التمويل، وتعانى الدول النامية العديد من الاختلالات الاقتصادية هذا بالإضافة الي سوء الإدارة الاقتصادية في الكثير من الدول النامية مما أدى إلى انخفاض معدل الأداء الاقتصادي في هذه الدول.

في ذلك المبحث ومن خلال مطلبين نستعرض مايلي:

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي (النشأة – التعريف – الأهداف)

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي

المطلب الأول

صندوق النقد الدولي

(النشأة – التعريف – الأهداف)

تمهيد

تعود نشأة صندوق النقد الدولي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اجتمعت الدول المتحالفة في مؤتمر بريتون وودز في نيوهامشير، الولايات المتحدة، في يوليو ١٩٤٤، الهدف من هذا الاجتماع كان إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يعزز الاستقرار المالي ويمنع تكرار الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في الثلاثينيات. نوضح فيما يلي نشأة الصندوق وتعريفه والاهداف التي يسعي الي تحقيقها.

أولا: نشأة صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في يوليو ١٩٤٤م في مؤتمر بريتون وودز في ولاية نيوهامشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو ٤٤ حكومة على إطار التعاون الإقتصادي، خلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي للدول الصناعية

الكبرى، حاولت البلدان النامية الدفاع عن إقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات[١].

بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في إعادة النظر في الخطوات المختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، هذا وقد دشن صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة ميثاق اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف[٢]. **بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم اقتراحات لإنشاء صندوق النقد الدولي عن طريق مشروعين[٣]:**

المشروع الأول اقتراحات مشروع كينز: تضمن إنشاء إتحاد دولي للمقاصة تكون مهمته شبيهة بمهام البنك المركزي في النظام المحلي في إدارة النقود، وتتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور، وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب، وترتبط العملات

[١] باديجة مسعود، تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالضية الدولية " أزمة المديونية الخارجية للدول العربية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرباح، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٣.

[٢] شقيري موسي واخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٩٩.

[٣] العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر، القبة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٢٧.

بوزن معين منه، وقد أعطى النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية أو إذا زادت التجارة الدولية، وبالإشارة إلى أن كمية النقد الدولي تتحدد ليس على أساس احتياطات الذهب وإنما على أساس التجارة الدولية.

المشروع الثاني اقتراحات هاري وايت: استهدف النظام النقدي العمل على استقرار أسعار الصرف، ومجابهة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية، التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتحقيقا لهذه الغاية تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب ومن عملاتها المحلية ومن بعض أذونات الحكومات، وأن يكون حجم الحصة على أساس دخل الدول القومي وما بحوزتها من الذهب وعملات أجنبية، وهذا الاقتراح يعبر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك أكبر كمية ذهب وتنتج أعلي دخل في العالم.

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مؤسسة تتكون من مجموعة من الأعضاء، تقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونه، اتسعت عضويته وازدادت أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية، كما أن له دور في الحفاظ على استقرار النظام المالي والنقدي العالمي، هذا وتتعدد تعريفات صندوق النقد الدولي باختلاف المنظور نوضح ذلك فيما يلي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي من منظور اقتصادي بأنه[١] " منظمة دولية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي وتشجيع التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز مستويات التوظيف والنمو الاقتصادي المستدام، وتقليل الفقر حول العالم".

يعرف من منظور تاريخي بأنه[٢] " صندوق تم انشاؤه في عام ١٩٤٤ خلال مؤتمر بريتون وودز بهدف إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ نشاطه في ١٩٤٧، وكان هدفه الأساسي تقديم المشورة والمساعدة المالية للدول الأعضاء لمساعدتها على استقرار اقتصاداتها".

يعرف صندوق النقد الدولي من منظور قانوني بأنه[٣] "منظمة دولية تأسست بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٤، وتهدف إلى ضمان استقرار النظام المالي العالمي من خلال تقديم القروض للدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، بشرط تنفيذ سياسات اقتصادية معينة".

---

[1] Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). *International Economics: Theory and Policy*. Addison-Wesley, p679.

[2] Boughton, J. M. (2001). Silent Revolution: The International Monetary Fund 1979-1989. International Monetary Fund, p٢٣.

[3] Gold, J. (1979). *The Legal Character of the Fund's Stand-By Arrangements and Why It Matters*. International Monetary Fund, p7.

التعريف من منظور سياسي[١] " لصندوق النقد الدولي دورًا رئيسيًا في النظام المالي الدولي حيث يتفاعل مع الدول الأعضاء لتقديم الدعم المالي والتقني والسياسي بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة، تأثيره يمتد إلى التوصيات السياسية والإصلاحات الاقتصادية".

التعريف من منظور تنموي[٢] يركز على تقليل الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية من خلال توفير الدعم المالي وبرامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

يمكن لنا أن نعرف صندوق النقد الدولي بأنه منظمة عالمية متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة، أوكلت لها مهمة الاشراف علي إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من اثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية الدولية، كما أصبح له دور محوري في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من سلبياتها.

[1] Woods, N. (2006). *The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers*. Cornell University Press, p٣١ .

[2] Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and Its Discontents*. W.W. Norton & Company, p٤٤ .

ثالثا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يعكس الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي (IMF) الطبيعة العالمية لعمله وضمان تمثيل جميع الدول الأعضاء بشكل عادل، يتكون الهيكل من عدة مكونات رئيسية[١]:

١. **مجلس المحافظين:** يعتبر أعلى سلطة في صندوق النقد الدولي، يتألف من محافظين يمثلون كل دولة عضو (عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في كل دولة)، يجتمع المجلس عادةً مرة واحدة في السنة لاتخاذ القرارات الرئيسية بشأن سياسات الصندوق.

٢. **المجلس التنفيذي:** يتكون من ٢٤ مديرًا تنفيذيًا يمثلون مجموعة من الدول الأعضاء، يجتمع المجلس التنفيذي بانتظام لمناقشة سياسات الصندوق والموافقة على القروض والمساعدات الفنية للدول الأعضاء[٢].

٣. **المدير العام:** يقود صندوق النقد الدولي ويشرف على العمل اليومي للصندوق، يتم تعيين المدير العام من قبل المجلس التنفيذي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد.

---

[1] International Monetary Fund. (2006). IMF Handbook: Its Functions, Organization, and Operations. IMF, p45.

[2] Boughton, J. M. (2001). *Op.cit*, p٥٦.

٤. **اللجان الدولية:** هناك لجنتان رئيسيتان تعملان كهيئات استشارية للمجلس التنفيذي، وهما لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية[1].

٥. **الإدارات:** يتألف الصندوق من عدة إدارات متخصصة مثل إدارة الأسواق المالية، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة البحوث، وإدارة الشؤون المالية، وكل منها تلعب دورًا في تقديم الدعم الفني والتحليلي للدول الأعضاء.

٦. **موظفو الصندوق:** يضم الصندوق موظفين من مختلف أنحاء العالم، يقدر عددهم بنحو ٢٧٠٠ موظف من أكثر من ١٥٠ دولة، يعمل هؤلاء الموظفون في مقرات الصندوق بواشنطن العاصمة وفي مكاتب الصندوق حول العالم.

رابعا: أهداف صندوق النقد الدولي

نصت المادة (١) من اتفاقية الصندوق على تحديد الاهداف الاستراتيجية من تأسيسه والتي يؤكد على تحقيقها من خلال اجراءاته المختلفة وهي كما يلي:

أ- ترويج التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر الالية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية.

1 Woods, N. (2006), Op.cit, p٣٨.

ب-تسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية وتوسيعه والمساهمة بناء على هذا الاساس في تشجيع وادامة مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي، الموارد الانتاجية لكافة اعضاء الصندوق كهدف اساسي للسياسة الاقتصادية

ج- المعاونة في تأسيس نظام المدفوعات متعددة الاطراف بخصوص الصفقات الجارية بين الأعضاء والعمل على الغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة الدولية.

د- العمل علي استقرار أسعار الصرف ودعم الترتيبات بين الدول الأعضاء، وتجنب تخفيض قيمة صرف العملات التنافسي بين الدول.

هـ-إعطاء الثقة للاعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم، وعليه فانه يقدم للدول الفرصة لتصحيح الارتباكات وحالات سوء التوازن التي تطرأ علي موازين المدفوعات.

لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، علي الدول الأعضاء أن تلتزم بتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث كل دولة عضو تلتزم بتقديم معلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفوعاتها، كما تقدم عرض لاحتياطاتها واستثماراتها، وكذلك مستوي الدخل القومي، وفي هذا الاطار تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافية حول مستوي الأسعار والنفقات، وفي المقابل يلتزم الصندوق بالمساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالانظمة النقدية والسياسات المالية.

من هنا يتجلى دور صندوق النقد الدولي في نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي يسمح باجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، كما يستهدف منع وقوع الازمات في النظام العالمي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما يمكن أن يستفاد من موارد اعضاءه الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة مايتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات وكذلك تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان، ولتحقيق ذلك يقوم الصندوق بما يأتي[١]:

١– مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الاعضاء على المستوى العالمي هذا بالإضافة الي تقديم المشورة بشأن السياسات لاعضاءه استنادا الى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.

٢– اقراض البلدان التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لامدادها التمويل المؤقت وانما ايضا لدعم سياسات التصحيح والاصلاح لمراقبة حل المشاكل.

[١] فولت ارنست، صندوق النقد الدولي: قوة عظمي في الساحة العالمية، دار المعرفة، الكويت، ٢٠١٦، ص٢٢.

٣- تقديم المساعدات الفنية والتدريب في مجال خبرة الصندوق الي حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

نصل مما سبق الي أن صندوق النقد الدولي (IMF) هو منظمة دولية تلعب دورًا حيويًا في النظام المالي العالمي، تتمثل أهميته في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية، من بينها:

١. **تعزيز الاستقرار المالي العالمي**

أ- **الرقابة الاقتصادية** :يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة الاقتصاد العالمي والنظم المالية للدول الأعضاء، مما يساعد على تحديد المخاطر الاقتصادية العالمية والمحلية في وقت مبكر.

ب-**التدخل في الأزمات** :يقدم الصندوق المساعدة المالية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية للحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي. على سبيل المثال، قدم الصندوق مساعدات لليونان وأيسلندا والأرجنتين خلال الأزمات الاقتصادية.

٢. **الدعم المالي والاقتصادي**

أ- **القروض والمساعدات المالية** :يمنح الصندوق قروضًا للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات. هذه القروض تأتي غالبًا مع شروط تتطلب من الدول اتخاذ تدابير إصلاحية.

ب–**المساعدة التقنية** :يوفر صندوق النقد الدولي التدريب والمساعدة التقنية لتحسين القدرات الإدارية والمالية للدول الأعضاء.

٣. تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية

أ– **برامج الإصلاح** :يعمل الصندوق مع الدول على وضع وتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

ب–**الاستثمارات والبنية التحتية** :من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي، يشجع الصندوق على زيادة الاستثمارات والبنية التحتية في الدول النامية والناشئة.

٤. تشجيع التعاون النقدي الدولي

أ– **التنسيق بين الدول** :يساعد الصندوق على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في السياسات النقدية والاقتصادية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب–**المنتديات الدولية** :يوفر صندوق النقد الدولي منتديات للنقاش والتنسيق بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية حول العالم.

٥. إدارة الأزمات الاقتصادية

أ- **الاستجابة السريعة** :يمكن للصندوق أن يستجيب بسرعة للأزمات الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المالي والإرشادي، مما يساعد على تقليل تأثير الأزمات على الاقتصاد العالمي.

ب-**دعم الاستقرار المالي** :يعمل الصندوق على ضمان استقرار أسعار الصرف وتجنب السياسات المالية والنقدية التي قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة.

المطلب الثاني

انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي

تمهيد

يعتبر صندوق النقد الدولى مؤسسة دولية ذات دور فعال ومؤثر على الإقتصاد العالمى بشكل عام وإقتصاديات كل دولة فيه بشكل خاص من خلال سياساته الإقتصادية وقراراته وشروطه التي يلزم بها الدول الأعضاء، نوضح من خلال ذلك المطلب تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي ثم نبين أهم انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي مصر.

أولا: تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي

صندوق النقد الدولي له دور حاسم في دعم الدول خلال الفترات الاقتصادية المختلفة، وخاصة خلال الأزمات، وأن تقديم الدعم المالي والسياسي كان له تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي والنمو في الدول النامية، نوضح فيما يلي دور صندوق النقد في إدارة الازمات خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢.

١- **التأسيس ودعم استقرار أسعار الصرف(1944-1971)** : تأسس صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقية بريتون وودز، وكان هدفه الأساسي دعم استقرار أسعار الصرف وتقديم التمويل المؤقت للدول الأعضاء التي تواجه اختلالات في ميزان المدفوعات. في هذه المرحلة، كان النظام النقدي الدولي يعتمد على أسعار الصرف الثابتة المرتبطة بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره قابلًا للتحويل إلى الذهب[1].

٢- **الفترة الانتقالية بعد انهيار نظام بريتون وودز(1971-1980)** : انهار نظام بريتون وودز **في** عام ١٩٧١ عندما أعلنت الولايات المتحدة عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، انتقل العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، وبدأ

[1] Bordo, M. D., & Eichengreen, B. (1993). *A Retrospective on the Bretton Woods System: Lessons for International Monetary Reform*. University of Chicago Press, pp. 5-12.

صندوق النقد الدولي بتعديل دوره ليتناسب مع هذا النظام الجديد، حيث زاد تركيزه على تقديم الاستشارات الاقتصادية للدول الأعضاء وتحليل السياسات الاقتصادية.[١]

٣- دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في الدول النامية والمتوسطة الدخل (1980-2000): ازدادت أهمية صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة، في إدارة الأزمات الاقتصادية في الدول النامية والمتوسطة الدخل، قدم الصندوق برامج التكيف الهيكلي التي تضمنت إجراءات تقشفية وإصلاحات اقتصادية مقابل الحصول على قروض، كانت هذه الفترة مليئة بالأزمات المالية، مثل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات والأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات.[٢]

٤- دور متزايد في إدارة الأزمات العالمية(2000-2020) : أصبحت الأزمات المالية أكثر تعقيدًا وتأثيرًا على المستوى العالمي مع تزايد العولمة المالية، هذا وقد كان لصندوق النقد الدولي دورًا رئيسيًا في معالجة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ من خلال تقديم التمويل الطارئ للدول المتضررة، وتوسيع نطاق أدواته التمويلية، وزيادة تنسيقه مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى[٣].

---

[1] Solomon, R. (1982). *The International Monetary System, 1945-1981*. Harper & Row, p105.

[2] Boughton, J. M. (2001). *Op.cit*, p 201.

[3] Schadler, S. (Ed.). (2014). *The IMF's Crisis Response and the Global Economic Crisis: An IEO Evaluation*. IMF, p33.

٥- تعزيز الاستجابة للأزمات الصحية والاقتصادية (٢٠٢٠ وما بعده): وسع صندوق النقد الدولي في ظل جائحة كوفيد-١٩ من دوره لتقديم دعم مالي سريع ومرن للدول المتضررة من الأزمات الصحية والاقتصادية[١]، كما ركز على تعزيز مرونة النظام المالي العالمي ودعم الجهود الدولية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام والشامل[٢].

جدول (1)

معدل النمو الاقتصادي (العالمي – الدول النامية) خلال الفترة من ١٩٨٠: ٢٠٢٢

السنة	معدل النمو الاقتصادي العالمي (%)	معدل نمو اقتصاد الدول النامية (%)
1980	2.5	3.6
1981	1.9	3.1
1982	0.4	1.4
1983	2.8	3.8
1984	4.6	6.2
1985	3.5	4.1
1986	3	4
1987	3.3	3.5

[1] Gopinath, G., & Sandri, D. (2020). *The Global Economic Recovery 10 Years After the 2008 Financial Crisis*. IMF Working Paper, p15.

[2] Gaspar, V., Mauro, P., & Medas, P. (2021). *The Fiscal Response to the COVID-19 Crisis in Advanced and Emerging Market Economies*. IMF, p 41.

4.6	4.1	1988
3.2	3.5	1989
3.4	2.9	1990
2.9	1.6	1991
3.2	2.3	1992
2.7	2.1	1993
5	3	1994
4.9	3	1995
5.6	4	1996
5.4	4.4	1997
3.2	2.6	1998
3.9	3.6	1999
5.4	4.8	2000
3.7	2.5	2001
4.6	3.1	2002
6.2	4.4	2003
7.4	5.3	2004
7	4.6	2005
7.7	5.6	2006
8.2	5.6	2007
5.6	3	2008
2.8	-0.1	2009
7.4	5.4	2010
6.4	4.3	2011
5.1	3.4	2012
5.3	3.5	2013
4.9	3.4	2014
4.3	3.3	2015
4.5	3.2	2016

2017	3.8	4.8
2018	3.6	4.5
2019	2.8	3.7
2020	-3.1	-2
2021	5.9	6.5
2022	3.2	3.8

Source: World Bank. *World Development Indicators*.

يتضح لنا من معدلات النمو الاقتصادي العالمي عامة ومعدل النمو الاقتصادي للدول النامية خاصة أن صندوق النقد الدولي له دور حيوي في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والدول النامية من خلال توفير التمويل الطارئ، دعم برامج التكيف الهيكلي، تعزيز القدرات المؤسسية، وتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية، حيث أن تدخلات الصندوق تساعد في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية، نوضح ذلك بشئ من التفصيل فيما يلي.

الثمانينات: أزمات الديون وبرامج التكيف الهيكلي

خلال الثمانينات، كانت الدول النامية تعاني من أزمات ديون كبيرة، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث تدخل صندوق النقد الدولي بتقديم برامج التكيف الهيكلي، التي تضمنت إجراءات تقشفية وإصلاحات اقتصادية مقابل الحصول على قروض، كان الهدف من هذه البرامج استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي

مستدام. ومع ذلك، واجهت هذه السياسات انتقادات بسبب تأثيراتها السلبية على الفئات الضعيفة وزيادة الفقر في بعض الحالات[١].

التسعينات: التحول إلى اقتصاد السوق وأزمات مالية جديدة

شهدت التسعينات تحول العديد من الدول النامية إلى اقتصاد السوق، كان لصندوق النقد الدولي دورًا محوريًا في هذا التحول من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، حيث برزت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات كأحد أبرز التحديات، فقد قدم الصندوق حزم إنقاذ مالي تتضمن شروط إصلاحات هيكلية تهدف إلى إعادة الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي[٢].

الألفية الجديدة: الأزمات المالية العالمية وتعزيز الاستجابة للأزمات

زاد دور صندوق النقد الدولي في الألفية الجديدة، خاصة خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في توفير السيولة الطارئة وتعزيز التنسيق مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي،

[1] Boughton, J. M. (2001). *Op.cit*, p201.

[2] Blustein, P. (2001). *The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF*. Public Affairs, p78.

ساعدت تدخلات الصندوق في تجنب انهيار مالي أوسع، مما دعم التعافي الاقتصادي في العديد من الدول النامية والمتقدمة[١].

العقد الأخير: الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

أدى انتشار جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ إلى ركود اقتصادي عالمي، فقد قدم صندوق النقد الدولي دعمًا ماليًا سريعًا ومرنًا للدول المتضررة، بما في ذلك القروض الطارئة وتخفيف الديون، كان هدف الصندوق تعزيز مرونة النظام المالي العالمي ودعم الجهود الدولية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام والشامل[٢].

ثانيا: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي مصر

تعاونت مصر منذ أوائل السبعينات مع صندوق النقد الدولي (IMF) من خلال العديد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز النمو الاقتصادي، شملت هذه البرامج الإصلاحات المالية والنقدية، تقليل الدعم الحكومي، تحرير سعر الصرف، وتعزيز القطاع الخاص. على الرغم من بعض الفوائد، فإن هذه السياسات لها تأثيرات متعددة على الاقتصاد والمجتمع المصري. نوضح فيما يلي معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢.

[1] Schadler, S. (Ed.). (2014). *Op.cit*, p33.

[2] Gaspar, V., Mauro, P., & Medas, P. (2021). *Op.cit*, p41.

جدول(2)

معدل النمو الاقتصادي في مصر من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢ (%)

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
1980	10.3
1981	9.7
1982	7.3
1983	8.2
1984	6.3
1985	5.4
1986	5.3
1987	5.6
1988	2
1989	4.5
1990	3.3
1991	1.1
1992	2.3
1993	2.1
1994	3.9
1995	4.7
1996	4.8
1997	5.3
1998	6.1
1999	6
2000	5.4
2001	3.5
2002	3.2

2003	4.5
2004	4.1
2005	6.8
2006	6.8
2007	7.1
2008	7.2
2009	4.7
2010	5.1
2011	1.8
2012	2.2
2013	2.1
2014	2.9
2015	4.4
2016	4.3
2017	4.2
2018	5.3
2019	5.5
2020	3.6
2021	3.3
2022	6.7

Source: World Bank: Egypt GDP growth (annual %) (World Bank Open Data).

يتضح من معدلات النمو الاقتصادي المصري في الجدول السابق أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي في البلاد، حيث تضمنت هذه الإصلاحات

تحرير سعر الصرف، تخفيض الدعم، وإصلاحات ضريبية، بينما ساعدت هذه الإصلاحات في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإنها تسببت أيضًا في تحديات اجتماعية كبيرة، بما في ذلك زيادة تكاليف المعيشة وتأثيرات سلبية على الفئات ذات الدخل المحدود. نعرض لذلك بشئ من التفصيل من خلال عدد من النقاط كما يلي.

١- **استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو**؛ تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من الأهداف الرئيسية لبرامج صندوق النقد الدولي في مصر، ففي إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في ٢٠١٦ قدم الصندوق قرضًا بقيمة ١٢ مليار دولار لمصر، هذا البرنامج شمل تحرير سعر الصرف، تقليل دعم الطاقة، وإصلاح النظام الضريبي، مما ساعد على تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الثقة الدولية في الاقتصاد المصري[1].

٢- **تحرير سعر الصرف**؛ قررت مصر تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦، وهو أحد المتطلبات الأساسية لصندوق النقد الدولي، أدى هذا التحرير إلى خفض قيمة الجنيه بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وزيادة التضخم، على الرغم من أن هذا الإجراء

[1] International Monetary Fund. (2016). *Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt*. IMF, p18.

ساعد على تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، إلا أنه كان له تأثيرات سلبية على مستوى المعيشة للمواطنين[١].

٣- **تقليل الدعم الحكومي؛** ضمن برامج صندوق النقد الدولي تقليل الدعم الحكومي على الوقود والكهرباء، مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه الخدمات بشكل كبير، هذا الإجراء كان يهدف إلى تقليل عجز الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية، إلا أنه زاد من الأعباء المالية على المواطنين وأثر سلبًا على الفئات الأقل دخلًا[٢].

٤- **تعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات؛** سعت برامج صندوق النقد الدولي إلى تحسين بيئة الأعمال في مصر من خلال تقليل الروتين الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص، أدت هذه الإصلاحات إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي، على الرغم من هذه الفوائد، واجه القطاع الخاص تحديات كبيرة بما في ذلك البيروقراطية المستمرة والفساد[٣].

---

[1] Kandil, M. (2018). *The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Egyptian Economy*. Journal of Economic Studies, p145.

[2] Breisinger, C., Ecker, O., & Al-Riffai, P. (2018). *Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security*. International Food Policy Research Institute, p.22.

[3] Galal, A. (2020). *The Economics of Egypt's Business Environment Reforms*. The Egyptian Center for Economic Studies, p75.

٥- **التحديات الاجتماعية والفقر**؛ ساعدت سياسات صندوق النقد الدولي في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي، إلا أنها كانت مصحوبة بزيادة في الفقر والتفاوت الاجتماعي، تحرير الأسعار وتقليل الدعم أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل كبير، مما أثر سلبًا على الفئات الفقيرة والمتوسطة. كانت هناك حاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بشكل أكبر للتخفيف من هذه التأثيرات السلبية[1].

نجد مما سبق أنه بينما كانت سياسات صندوق النقد الدولي محورية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في مصر، فإنها جاءت بتحديات كبيرة مثل زيادة التضخم، ارتفاع معدلات الفقر، وتزايد الأعباء على المواطنين، هذا وقد تأثرت مصر بشكل كبير بسياسات صندوق النقد الدولي (IMF) على مدى العقود الأخيرة، خاصةً بعد اعتمادها برامج الإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها الصندوق في أواخر التسعينيات وبعد ٢٠١٦، ولتحقيق النجاح المستقبلي لهذه السياسات يجب أن تكون مصحوبة بإصلاحات اجتماعية متوازنة ودعم كافٍ للفئات الأكثر تضررًا، بالإضافة الي قدرة الحكومة على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة للمواطنين،

[1] Al-Shawarby, S., & El-Laithy, H. (2020). *Poverty and Social Safety Nets in Egypt*. The World Bank, p 60.

الخلاصة

تأسس صندوق النقد الدولي (IMF) وهو مؤسسة مالية دولية في عام ١٩٤٤ بهدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي والتعاون النقدي الدولي، حيث أن لصندوق النقد دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي من خلال تقديم الدعم المالي والمشورة الاقتصادية للدول الأعضاء، كما يساهم الصندوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تقديم قروض قصيرة الأجل للدول التي تواجه صعوبات مالية، مما يساعدها على تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتقوية احتياطياتها النقدية، إضافةً إلى ذلك، يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في مجالات مثل إدارة المالية العامة، والسياسات النقدية، والرقابة المصرفية، من خلال هذه الأدوات، يسعى صندوق النقد إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر في العالم، مما يجعل له دورا أساسياً في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي.

مما سبق نصل الي صحة الفرض الأول القائل بأن " صندوق النقد الدولي له دور مهم في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي"، حيث أن صندوق النقد الدولي له دورًا حاسمًا في دعم الدول خلال الفترات الاقتصادية المختلفة، وخاصة خلال الأزمات، من خلال تقديم الدعم المالي والسياسي، كما كان له تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي والنمو في الدول النامية، خاصة في إدارة الازمات خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢ ، كما اتضح من معدلات النمو الاقتصادي المصري أن

برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي في البلاد، حيث تضمنت هذه الإصلاحات تحرير سعر الصرف، تخفيض الدعم، وإصلاحات ضريبية، بينما ساعدت هذه الإصلاحات في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإنها تسببت أيضًا في تحديات اجتماعية كبيرة.

المبحث الثاني

أثر تنفيذ سياسات وشروط الصندوق علي ظاهرة

الركود التضخمي في مصر

تمهيد وتقسيم.

يعد الركود التضخمي من أصعب المشكلات التي تواجه العديد من الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، وغالبا ما تكون الدول النامية هي الأقل مقدرة علي الخروج من دائرة هذا الركود، وقد ظهرت هذه المشكلة في بداية السبعينات بالدول المتقدمة وعرفت في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation)، حيث شهدت الاقتصاديات المتقدمة في تلك الحقبة تدهوراً واضحاً في معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة في معدلات البطالة ، مصحوبة بمعدلات مرتفعة من التضخم، وهكذا احتلت ظاهرة الركود التضخمي أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بحيث كانت وما زالت علي قمة قضايا الجدل الكبرى التي أثارها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك للوقوف على أسباب تلك الظاهرة الفريدة، حيث ساد صراع فكري حاد بين مختلف المدارس والتيارات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة وتمخض عن ذلك العديد من النظريات والاجتهادات الفكرية التي قدمت تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة، وامتدت هذه الظاهرة إلي معظم الدول النامية ومنها مصر في الوقت الراهن.

من هنا نعرض في مطلب أول لملامح ظاهرة الركود التضخمي ثم في مطلب ثان نبين أثر تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر.

مما سبق نعرض في المبحث الثاني ما يلي:

المطلب الأول: ملامح ظاهرة الركود التضخمي

المطلب الثاني: تأثير سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر

المطلب الأول

ملامح ظاهرة الركود التضخمي

تمهيد.

يمثل الركود التضخمي تحديًا كبيرًا للاقتصادات العالمية، في ظل هذه الظاهرة ترتفع أسعار السلع والخدمات بينما يتباطأ النمو الاقتصادي وتزداد معدلات البطالة، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد وزيادة معاناة الأسر ذات الدخل المحدود، كما تواجه الشركات صعوبات في تلبية الطلب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يدفعها إلى تقليص نشاطها وتسريح الموظفين. تتسبب هذه العوامل مجتمعة في جعل الركود التضخمي مشكلة معقدة يصعب على صناع القرار

معالجتها بفعالية، يهدف هذا المبحث الي التعرف علي ملامح الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي ثم نبين تطور هذه الظاهرة في الاقتصاد المصري.

أولا: الاقتصاد العالمي وأزمة الركود التضخمي

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، مما أثار مخاوف بشأن الركود التضخمي، هذا وقد تفاقمت مخاطر الركود التضخمي نتيجة لعدة عوامل، شمل ذلك أسعار السلع المتقلبة، والتوترات الجيوسياسية، والتباطؤ الاقتصادي في اقتصادات رئيسية مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين. في عام ٢٠٢٢، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا حادًا، حيث توقعت التقارير[1] أن ينخفض النمو العالمي من ٥,٧% في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٢,٩% في عام ٢٠٢٢، هذا التباطؤ إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم، خلق بيئة ركود تضخمي تشبه إلى حد كبير الأزمات الاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات، حيث وصلت معدلات التضخم إلى مستويات تاريخية، إذ شهدت الاقتصادات المتقدمة أعلى معدلات تضخم منذ أكثر من ٤٠ عامًا، فيما تواجه الأسواق الناشئة تضخمًا هو الأعلى منذ ١٤ عامًا.

[1] Smith, J., Johnson, M., & Williams, L. (2022). The Impact of COVID-19 on Global Inflation: Evidence from Supply Chain Disruptions. Journal of Economic Perspectives, 20(3), p. 45.

جدول (3)

تطور معدلات التضخم والبطالة ومعدل الركود التضخمي في العالم (%)

السنة	معدل التضخم العالمي (%)	معدل البطالة العالمي (%)	معدل الركود التضخمي (التضخم + البطالة) (%)
1980	14	6.2	20.2
1981	13.4	6.3	19.7
1982	10.8	6.8	17.6
1983	10	6.9	16.9
1984	8.6	6.9	15.5
1985	7.8	6.7	14.5
1986	6.7	6.7	13.4
1987	6	6.6	12.6
1988	5.3	6.5	11.8
1989	5.4	6.5	11.9
1990	5.4	6.4	11.8
1991	5.2	6.6	11.8
1992	5.4	7	12.4
1993	5.7	7	12.7
1994	5.4	6.9	12.3
1995	5.8	6.8	12.6
1996	5.7	6.8	12.5
1997	5.6	6.7	12.3
1998	5.2	6.6	11.8
1999	5.3	6.4	11.7
2000	5.2	6.2	11.4
2001	5.4	6.1	11.5
2002	5.4	6.3	11.7

11.6	6.3	5.3	2003
11.4	6.2	5.2	2004
11.1	6	5.1	2005
10.6	5.7	4.9	2006
10.2	5.4	4.8	2007
11.5	5.5	6	2008
11.4	6.2	5.2	2009
11	6.1	4.9	2010
10.7	5.9	4.8	2011
10.5	5.8	4.7	2012
10.3	5.7	4.6	2013
10.1	5.6	4.5	2014
9.8	5.5	4.3	2015
9.3	5.5	3.8	2016
8.9	5.4	3.5	2017
8.7	5.2	3.5	2018
8.7	5.1	3.6	2019
9.7	6.5	3.2	2020
10.9	6.2	4.7	2021
13.1	6.1	7	2022

Source: World Bank data on global inflation (World Bank) & IMF World Economic Outlook database for unemployment and inflation rates (IMF).

يعرض الجدول السابق معدلات البطالة والتضخم العالمية (الركود التضخمي) من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢ يمكن استخلاص عدة نقاط رئيسية من هذه البيانات:

١. **الاتجاهات العامة لمعدلات البطالة:**

- تراوحت معدلات البطالة العالمية بين ٦% إلى ٧% في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مما يعكس تحديات اقتصادية كبيرة في تلك الفترة.
- شهدت فترة الألفينات انخفاضًا تدريجيًا في معدلات البطالة، حيث وصلت إلى حوالي ٥% في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.
- ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد-١٩ في ٢٠٢٠.

٢. **الاتجاهات العامة لمعدلات التضخم:**

- ارتفعت معدلات التضخم جدًا في بداية الثمانينيات، حيث وصلت إلى ذروتها عند حوالي ١٤% في عام ١٩٨٠، مما يعكس أزمة النفط الثانية وتأثيراتها العالمية.
- انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير في التسعينيات والألفينات، لتستقر حول ٥% أو أقل.

- شهدت فترة جائحة كوفيد–١٩ ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات التضخم بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد وزيادة السيولة في الأسواق.

مما سبق نصل الي أن التضخم والبطالة ظاهرتان دوريتان تتأثران بشدة بالأحداث الاقتصادية الكبرى والسياسات النقدية والمالية المتبعة من قبل الحكومات والبنوك المركزية، ففترة **الثمانينيات** اتسمت بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما يعكس صدمات العرض الناتجة عن أزمات النفط والسياسات الاقتصادية التوسعية، هذا وقد شهدت **الأزمة المالية ٢٠٠٨** ارتفاع معدلات البطالة وتراجع التضخم في بعض الحالات، حيث كانت البنوك المركزية تحاول تحفيز الاقتصاد عن طريق تخفيض أسعار الفائدة وزيادة السيولة، بينما في **٢٠٢٠** أدت جائحة كوفيد–١٩ الى ارتفاع البطالة بشكل كبير، وارتفاع معدلات التضخم في **٢٠٢١ و٢٠٢٢** نتيجة للتعافي السريع وزيادة الطلب مع استمرار الاضطرابات في العرض.

ثانيا: تطور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري

واجهت مصر العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية من خلال انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ بهدف تحسين أوضاع الاقتصاد القومي وزيادة الناتج والدخل القومي وتخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم، الا أن هناك بعض الاثار السلبية الناتجة عن انتهاج سياسات هذا البرنامج

علي رأسها ارتفاع معدلات البطالة مع التضخم. هذا وللركود التضخمي ملامح يمكن ابراز أهمها فيما يلي.

١. ارتفاع معدلات التضخم

تتسم فترة الركود التضخمي بارتفاع مستمر في الأسعار (التضخم) في نفس الوقت الذي يحدث فيه ركود اقتصادي، هذا التضخم يمكن أن يكون نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج مثل أسعار الطاقة والسلع الأساسية[1].

شكل(1)

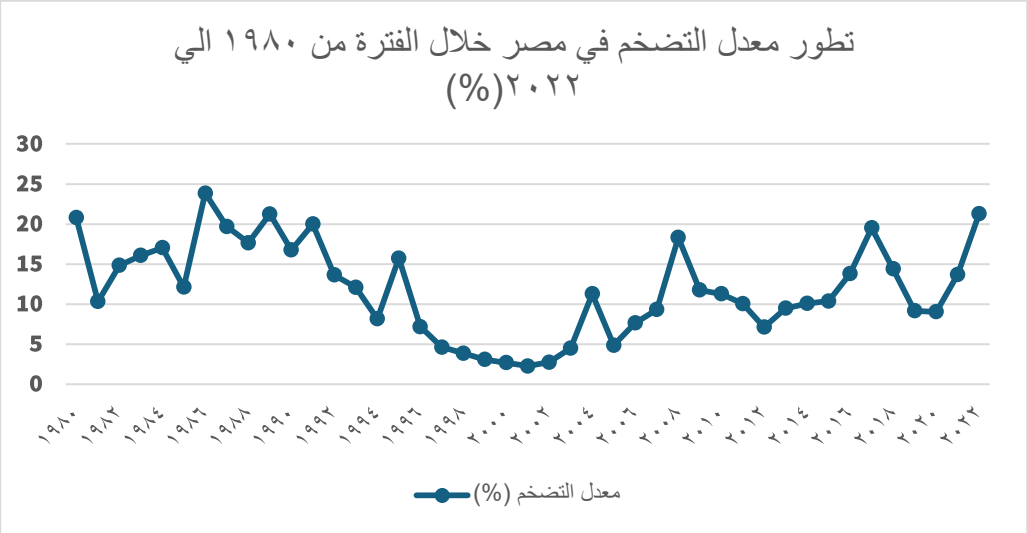

المصدر: البنك الدولي

[1] Blanchard, Olivier, and Johnson, David R.(2013) "Macroeconomics." Pearson, p.402.

يتضح من الشكل السابق أن مصر شهدت خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢ العديد من التغيرات في معدلات التضخم نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية متعددة، في الثمانينات، كان التضخم في مصر مرتفعًا بشكل ملحوظ، حيث كان الاقتصاد يعاني من مشاكل هيكلية كبيرة وعجز كبير في الميزانية. في أوائل التسعينات، تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذا البرنامج تضمن تحرير أسعار الصرف وتقليل دعم السلع وتحرير الأسواق، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في معدلات التضخم، خلال هذه الفترة، كانت معدلات التضخم تتراوح بين ١٥% و٣٠% سنويًا، في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، شهدت مصر فترة من الاستقرار النسبي في معدلات التضخم، حيث انخفضت المعدلات إلى مستويات تتراوح بين ٥% و١٥% سنويًا، هذا التحسن كان نتيجة لسياسات نقدية صارمة وإصلاحات اقتصادية إضافية. ومع ذلك، واجه الاقتصاد المصري تحديات متعددة مثل ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا والأزمات المالية الدولية التي أثرت على معدلات التضخم بشكل متذبذب، فقد شهد الاقتصاد المصري ضغوطات كبيرة نتيجة للاضطرابات السياسية والاجتماعية نتيجة الثورة والتحولات الاقتصادية بعد ثورة ٢٠١١، هذا وقد ارتفعت معدلات التضخم بشكل حاد مرة أخرى نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي وزيادة العجز في الميزانية في ٢٠١٦، حيث قررت الحكومة تحرير سعر الصرف، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من ٣٠%، هذا القرار كان جزءًا من اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار، والذي تضمن أيضًا تطبيق

مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية هذا بالإضافة الي تداعيات الأزمات العالمية في العقد الحالي، حيث استمرت معدلات التضخم في الارتفاع نتيجة لتداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، والتي أثرت بشكل كبير على أسعار السلع الغذائية والطاقة. في عام ٢٠٢٢، بلغت معدلات التضخم حوالي ١٣,٩%، مع توقعات بزيادة الضغوط التضخمية نتيجة للاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية والتحديات الاقتصادية الداخلية

٢. ارتفاع معدلات البطالة

ترتفع معدلات البطالة في ظل الركود التضخمي بسبب تقلص النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يفقدون وظائفهم أو يجدون صعوبة في العثور على عمل[١].

[١] Stiglitz, Joseph E.(2000) "Economics of the Public Sector." W.W. Norton & Company, p.90.

شكل (2)

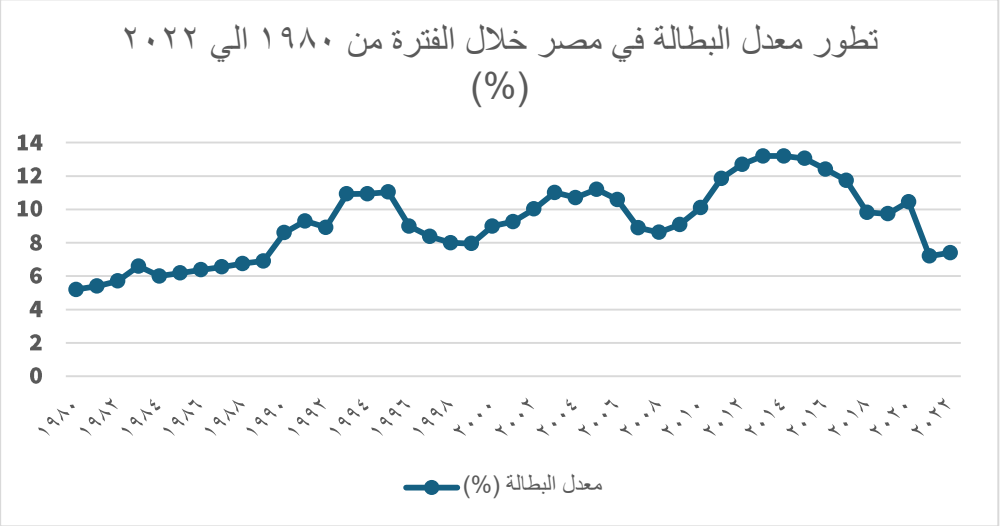

المصدر: البنك الدولي

يتضح من الشكل السابق أن معدل البطالة في مصر شهد تغيرات ملحوظة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢. ففي أوائل الثمانينيات، كان معدل البطالة منخفضًا نسبيًا، حيث بلغ حوالي ٥,٢% في عام ١٩٨٠ و٥,٤% في عام ١٩٨١. خلال منتصف الثمانينيات، تراوح المعدل بين ٥,٧% و٦,٦%، مع دخول التسعينيات، ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ، حيث وصل إلى حوالي ٩,٦% في عام ١٩٩١، استمر هذا الاتجاه التصاعدي في العقد التالي، ليصل إلى ذروته عند حوالي ١١% في منتصف التسعينيات، خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، استقر معدل البطالة نسبياً بين ٨% و١٠%. ومع بداية العقد الثاني، ارتفع المعدل بشكل كبير مرة أخرى، حيث سجل أعلى مستوياته عند ١٣,١% في عام ٢٠١٣ بسبب

الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، في السنوات الأخيرة، بدأت معدلات البطالة في التراجع تدريجياً لتصل إلى حوالي ٦,٤% في عام ٢٠٢٢.

٣. تباطؤ النمو الاقتصادي

يتميز الركود التضخمي بتباطؤ أو انكماش في النمو الاقتصادي، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو ينمو بمعدل أقل من المعتاد، هذا التباطؤ يعزى إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك نتيجة لارتفاع التضخم والبطالة[1].

اتضح من الجدول رقم (2) أن معدل النمو الاقتصادي في مصر شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢، في الثمانينيات، تراوح معدل النمو بين ٥% و٦% في بداية العقد، لكنه انخفض إلى حوالي ٢% بحلول نهاية الثمانينيات. خلال التسعينيات، شهد الاقتصاد المصري تباطؤاً، مع معدل نمو بلغ حوالي ٤% في المتوسط، متأثراً بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية في العقد الأول من الألفية الجديدة، شهدت مصر نمواً متزايداً حيث بلغ متوسط معدل النمو حوالي ٥% سنوياً، إلا أن الفترة التي تلت ثورة ٢٠١١ شهدت تقلبات حادة، مع انكماش الاقتصاد بنسبة ٣,٨% في عام ٢٠١١، ثم تعاف تدريجي في السنوات اللاحقة ليصل إلى ٥,٣% في عام ٢٠١٨ العقد الثاني من الألفية الجديدة، وخاصة بعد ٢٠١٦، اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي ساعدت

[1] Fischer, Stanley. (2003) "The IMF and the Crisis in Emerging Markets." American Economic Review, vol. 93, no. 2, p.3.

في تحسين الأداء الاقتصادي، بلغ معدل النمو ٥,٥% في ٢٠١٩، لكنه تراجع إلى ٣,٦% في ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، مع التعافي الاقتصادي العالمي والمحلي عاد معدل النمو للارتفاع ليصل إلى ٦,٧% في ٢٠٢٢.

٤. ارتفاع أسعار الفائدة

تضطر البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمحاولة السيطرة على التضخم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض وتقييد النمو الاقتصادي، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي وزيادة حدة ظاهرة الركود التضخمي[1].

شكل (3)

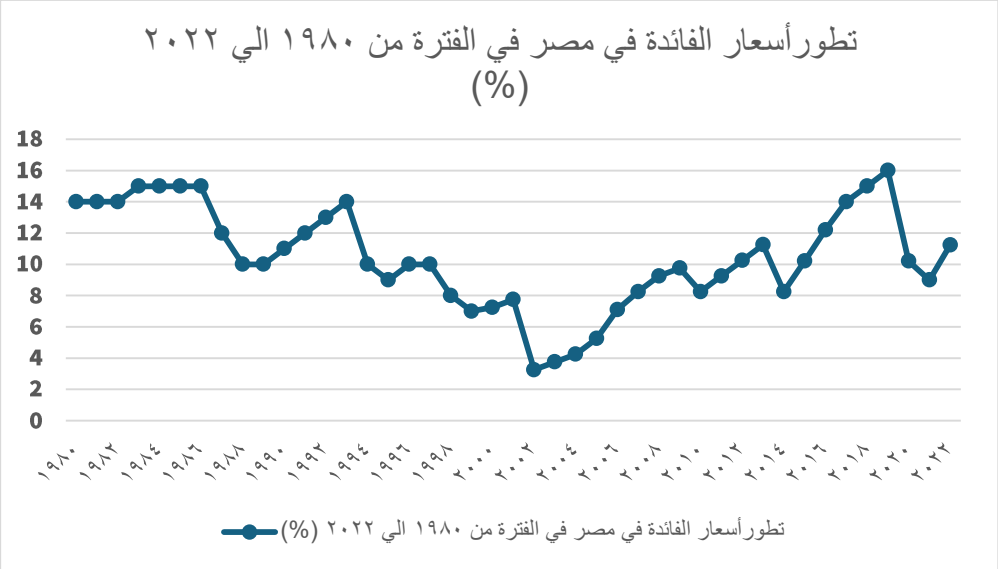

[1] Blanchard, Olivier.(2016) "The State of Advanced Economies." Journal of Economic Perspectives, vol. 30, no. 4, p.3.

المصدر: البنك الدولي – البنك المركزي المصري أعداد متفرقة لسنوات مختلفة.

يتضح من الشكل السابق[١] أن أسعار الفائدة في مصر شهدت تغيرات كبيرة من عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٢٢، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية. ففي الثمانينات والتسعينات، كانت أسعار الفائدة في مصر مرتفعة نسبياً، غالباً نتيجة لسياسات الحكومة لمكافحة التضخم ودعم الاقتصاد. في أوائل التسعينات، تراوحت أسعار الفائدة بين ٨% و١٢%. بحلول عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة بتخفيض أسعار الفائدة إلى نحو ٩% لتحفيز النمو الاقتصادي. في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، ظلت أسعار الفائدة مستقرة نسبياً، تراوحت بين ٨% و١٢% وفقًا للتغيرات الاقتصادية، منذ عام ٢٠١١، شهدت مصر تقلبات اقتصادية كبيرة، مما أدى إلى تغيرات متكررة في أسعار الفائدة. بعد ثورة يناير ٢٠١١، رفعت الحكومة أسعار الفائدة لمواجهة التضخم والاستقرار الاقتصادي. بحلول عام ٢٠١٦، ومع تعويم الجنيه المصري، ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالي ١٥,٧٥% للإيداع و١٦,٧٥% للإقراض بهدف السيطرة على التضخم الناتج عن تحرير سعر الصرف، في السنوات الأخيرة، وخاصة خلال عام ٢٠٢٢، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة عدة مرات لمواجهة التضخم المتزايد الناجم عن انخفاض قيمة الجنيه المصري والأزمات الاقتصادية العالمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

[١] أسعار الفائدة المذكورة هي لودائع لأجل عام واحد، هذه البيانات تقريبية وقد تختلف قليلاً بين المصادر المختلفة (البنك الدولي – البنك المركزي المصري أعداد متفرقة لسنوات مختلفة).

٥. تراجع الاستثمارات

تنخفض الاستثمارات في بيئة الركود التضخمي، بسبب ارتفاع التكاليف وعدم اليقين الاقتصادي، يكون المستثمرون أكثر حذراً من ضخ الأموال في مشاريع جديدة أو توسعة المشاريع القائمة[١].

شكل (4)

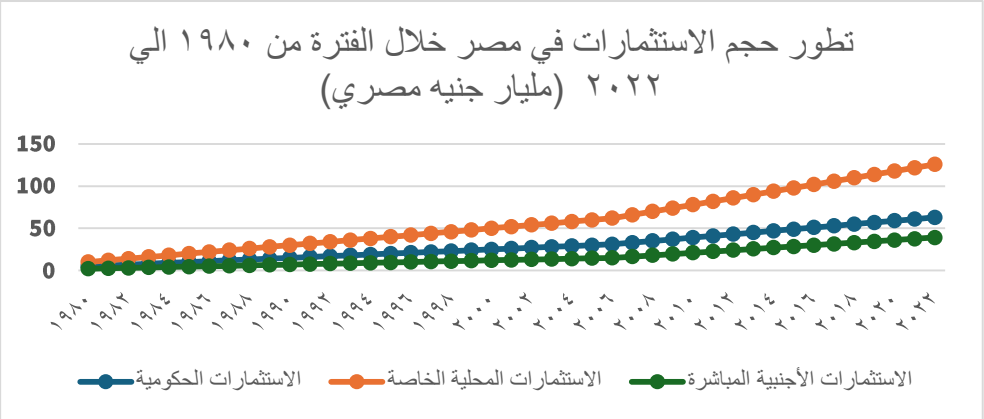

المصدر: صندوق النقد الدولي – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

يتضح من الشكل السابق[٢] أن حجم الاستثمارات في مصر شهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢ لكن ليس بالشكل المأمول، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الحكومية من ٥ مليار جنيه مصري في عام ١٩٨٠ إلى ٦٣ مليار

[1] Fischer, Stanley. (2003), Op.cit , p.5.

[٢] تشمل هذه البيانات الاستثمارات في جميع القطاعات، بما في ذلك :البنية التحتية، والطاقة، والصناعة، والزراعة، والسياحة.

جنيه مصري في عام ٢٠٢٢، وقد ارتفع حجم الاستثمارات المحلية الخاصة من ١٠ مليارات جنيه مصري في عام ١٩٨٠ إلى ١٢٦ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٢، كما ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢ مليار جنيه مصري في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٢، وقد كان لسياسات الحكومة المصرية دور كبير في جذب الاستثمارات خلال هذه الفترة، بما في ذلك (تحسين بيئة الأعمال – تطوير البنية التحتية – تقديم حوافز للمستثمرين)، تأثرت حجم الاستثمارات أيضًا بعوامل أخرى مثل (الاستقرار السياسي والاقتصادي – الظروف العالمية – جائحة COVID-19).

يتضح مما سبق أن الاقتصاد المصري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي طوال فترة الدراسة (١٩٨٠ : ٢٠٢٢) باستثناء الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ (تعتبر فترة ركود اقتصادي وليس ركود تضخمي بسبب انخفاض معدل التضخم عن نسبة ٤%، في حين كانت معدلات البطالة مرتفعة تتراوح بين ٨% ، ١٠%)، أما باقي فترة الدراسة فانها تعد فترة ركود تضخمي، وهو ما سنعالجه من خلال تعرضنا في المطلب الثاني من ذلك المبحث الي أثر سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ : ٢٠٢٢.

المطلب الثاني

تأثير سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر

تمهيد.

تؤثر سياسات صندوق النقد الدولي تأثيرًا كبيرًا على الاقتصادات المختلفة في جميع أنحاء العالم، أثر تلك الانعكاسات تحديدا على ظاهرة الركود التضخمي متنوعة ومعقدة وتعتمد على السياق الاقتصادي الخاص بكل دولة، نعرض فيما يلي انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي عامة ثم نبين تحديدا أثر تنفيذ تلك السياسات علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة من ١٩٨٠ : ٢٠٢٢.

أولا: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي

١. **زيادة التقشف؛** في بعض الحالات قد تفرض برامج التقشف التي يشجع عليها صندوق النقد الدولي قيودًا على الإنفاق الحكومي وتقليص الإنفاق العام، مما يؤثر على الطلب الاقتصادي ومن ثم زيادة حدة الركود.

٢. **تعزيز السياسات المالية والنقدية؛** تفرض الشروط المالية لصندوق النقد الدولي سياسات نقدية ومالية تهدف إلى الحد من التضخم وتحسين الاستقرار

النقدي، ولكن في بعض الأحيان، يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة حدة الركود.

٣. **تأثير الشروط الهيكلية**؛ تشمل برامج التعافي التي يشجع عليها صندوق النقد الدولي إصلاحات هيكلية في الاقتصادات المتأثرة، مثل تحرير أسعار الصرف وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وقد تؤدي هذه الإصلاحات إلى صعوبات انتقالية قصيرة الأجل وزيادة حدة الركود قبل أن تتحسن الظروف الاقتصادية.

٤. **التأثير على الثقة والاستثمار**؛ تؤثر برامج التعافي التي يدعمها صندوق النقد الدولي على ثقة المستثمرين والسكان المحليين، مما قد يؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستثمار، مما يسهم في زيادة حدة الركود التضخمي.

ثانيا: انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر خلال الفترة ١٩٨٠:٢٠٢٢:

سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) كان لها تأثير كبير على الركود التضخمي في مصر من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢، على مدى هذه الفترة، ارتبطت سياسات الصندوق في مصر بالعديد من التدخلات الاقتصادية التي تهدف إلى استقرار الاقتصاد ولكنها تسببت في تأثيرات معقدة، نوضح فيما يلي أثر تنفيذ تلك السياسات علي ظاهرة الركود التضخمي في مصر خلال تلك الفترة.

جدول (4)

تطور معدلات التضخم والبطالة ومعدل الركود التضخمي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢ (%)

السنة	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	معدل الركود التضخمي (التضخم + البطالة) (%)
1980	٢٠,٨٢	5.20	26.02
1981	١٠,٣٢	5.40	15.72
1982	١٤,٨٤	5.70	20.54
1983	١٦,٠٨	6.60	22.68
1984	١٧,٠٤	6	23.04
1985	١٢,١١	6.18	18.29
1986	٢٣,٨٦	6.38	30.24
1987	١٩,٦٩	6.55	26.24
1988	١٧,٦٦	6.75	24.41
1989	٢١,٢٦	6.90	28.16
1990	١٦,٧٦	8.60	25.36
1991	٢٠	9.30	29.3
1992	١٣,٦٤	8.92	22.56
1993	١٢,٠٩	10.92	23.01
1994	٨,١٥	10.93	19.08
1995	١٥,٧٤	11.04	26.78
1996	٧,١٩	9	16.19
1997	٤,٦٣	8.37	13
1998	٣,٨٧	8	11.87
1999	٣,٠٨	7.95	11.03
2000	٢,٦٨	9.00	11.68
2001	٢,٢٧	9.26	11.53

١١- مدي مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة ظاهرة الركود التضخمي في مصر

2002	٢,٧٤	10.02	12.76
2003	٤,٥١	11.01	15.52
2004	١١,٢٧	10.70	21.97
2005	٤,٨٧	11.20	16.07
2006	٧,٦٤	10.59	18.23
2007	٩,٣٢	8.90	18.22
2008	١٨,٣٢	8.62	26.94
2009	١١,٧٦	9.09	20.85
2010	١١,٢٧	10.10	21.37
2011	١٠,٠٦	11.85	21.91
2012	٧,١٢	12.70	19.82
2013	٩,٤٨	13.20	22.68
2014	١٠,٠٨	13.20	23.28
2015	١٠,٣٧	13.05	23.42
2016	١٣,٨١	12.41	26.22
2017	١٩,٥١	11.74	31.25
2018	١٤,٤٠	9.82	24.22
2019	٩,١٥	9.73	18.88
2020	٩,٠٤	10.45	19.49
2021	١٣,٧	7.2	20.9
2022	٢١,٣	7.4	28.7

المصدر: البنك الدولي

وفقا للجدول السابق؛ نوضح فيما يلي الركود التضخمي في الاقتصاد المصري نتيجة سياسات صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢ من خلال عدة مراحل نتناولها فيما يلي.

المرحلة الاولي : الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى فترة الثمانينات والتسعينات

تعرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشاكل في تلك الفترة منها عدم استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه، حيث أن قيمة الدولار كانت تقدر ب 0.7 جنيه في بداية الثمانينات ثم ارتفعت إلى ١,٥ جنيه في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، الأمر الذى أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري حيث بلغ ما يقرب 11 % من الناتج المحلى الإجمالى وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية اضافة إلى زيادة الواردات من الخارج وضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى والمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة الي ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة لنحو 16% من الناتج المحلى الإجمالي في نهاية الثمانينات ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق على الأجور والدعم مع عدم توافر إيرادات كافية لتغطيتها، كما انخفض معدل النمو إلى 3.7 %عام 1990، كذلك ارتفاع نسبة المديونية إلى 157% من الناتج المحلى الإجمالي بداية التسعينات، وكان من نتائج هذه المشكلات ارتفاع معدل التضخم لما يقارب 20% نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية اضافة لانخفاض قيمة الجنيه، مما أثر على ارتفاع أسعار السلع المستوردة وساهم فى ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي من ١٩,٧ % نهاية

الثمانينات إلى ٢٧,٤ %عام 1990 وارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت في أوائل التسعينات إلى ما يقارب ٩%[١].

وبذلك فقد اتجهت الحكومة لاتباع برنامج صندوق النقد الدولي للاصلاح الاقتصادي وأعلنت حينها أن أهدافه تشتمل على[٢]:

أ. سياسات التثبيت : وهى تضم حزمة من السياسات التي تهدف إلى إصلاح الاختلالات المالية والنقدية، تمثلت في الاتي :

١) سياسات مواجهة التضخم : حيث اتبعت الحكومة مجوعة من السياسات الانكماشية لعلاج التضخم مثل :

- تخفيض معدل نمو السيولة النقدية السنوى من 20 % خلال عقد الثمانينات إلى 11,4 % خلال فترة التسعينات
- تعديل نسبة الاحتياطي النقدى بنسبة لا تقل عن 15% من إجمالي الودائع لديها توضع لدى البنك المركزى وأن لا تقل نسبة السيولة في

[1] Trading Economics, Egypt, National statistics Data, U.S.A.2010.

[2] Awad, Ibrahim L. (2002) "The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study." MPRA Paper, University Library of Munich, Germany, p.٦7.

البنـوك بحـد أدنـى 20% للجنيـه المصـرى و 25 % للعمـلات الأجنبية.

- وضـع سقوف ائتمانية لكل من البنوك والعمـلاء وللقطـاع المصـرفي ككل.

- تحرير أسعار الفائدة حيث أصبح للبنوك التجارية حرية تحديد أسعار الفائـدة بمـا يهـدف إلـى زيـادة معـدلات الادخـار وتخفـيض معـدلات التضخم

٢) سياسات عـلاج عجـز الموازنـة العامـة : وتهـدف هـذه السياسـات الـى تنميـة الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وتمثلت فيما يلى:

- تطبيـق ضـريبة المبيعـات باعتبارهـا وسـيلة فعالـة للتمويـل مـن مـوارد حقيقيـة دون اللجـوء إلـى التمويـل بـالعجز الـذي يـؤثر سـلبا علـى معدلات التضـخم إلا أن هذه الضـريبة كانـت أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع الأسعار المحلية .

- ترشيد الإنفاق العام وذلك من خـلال الحد من التعيينات فـي القطـاع الحكومى وضبط الزيادات في أجورهم، بالإضافة إلى خفض الدعم على العديد من السلع والخدمات

٣) سياسات علاج ميزان المدفوعات: عملت الحكومة على علاج ميزان المدفوعات من خلال توحيد وتحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتمثل ذلك في

- توحيد سعر الصرف وتحريره، حيث تم توحيد سعر الصرف عام 1991 وتم تحريره بحيث أصبح من حق البنوك التعامل بالنقد الأجنبي وفقا لسعر السوق، وإعطاء المواطنين وشركات الصرافة حق حيازة النقد الأجنبي والتصرف فيه.

- تحرير التجارة الخارجية حيث عملت الحكومة على تحرير الواردات من خلال إزالة القيود المفروضة على واردات مستلزمات الإنتاج لتخفيض تكلفة التصنيع المحلى وزيادة فرص التصدير، بالإضافة إلى منح قروض ميسرة للمشروعات التصديرية.

٤) سياسات تخفيض الديون الخارجية، هذا وقد عملت الحكومة على حل هذه المشكلة من خلال إنشاء إدارة مركزية مسئولة عن الديون الخارجية والتقليل من القروض الاستهلاكية والقروض قصيرة الأجل واستبدالها بقروض إنتاجية طويلة الأجل، وقد استطاعت الحكومة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي أن تخفض مديونيتها الخارجية بنسبة 50%.

ب. سياسات الإصلاح الهيكلي: تمثلت هذه السياسات في تحرير وتطوير القطاع العام وتشجيع وتنمية القطاع الخاص وتشجيع دوره في دفع عجلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

- تحرير وتطوير القطاع العام : تم إصدار قانون شركات قطاع الأعمال الذى يهدف إلى تحرير وتطوير القطاع العام وذلك من خلال الفصل بين الملكية والإدارة، وجعل دور الدولة مقتصر على المحاسبة على النتائج بصفتها المالكة للقطاع العام وأن تتم الإدارة بنفس الأسلوب والمنهج الذى تدار به الأنشطة والاستثمارات الخاصة بعيدا عن تعقيدات الأجهزة الإدارية الحكومية.

- الخصخصة: وهي تعنى زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وإدارة الوحدات الإنتاجية والاستثمارية عن طريق تشجيعه أو عن طريق بيع بعض وحدات القطاع العام له أو إسناد إدارتها إليه مع المشاركة في الربح، هذا وقد بدأ برنامج الخصخصة مع صدور قانون 203 لسنة 1991 وقد شمل البرنامج بيع 85 شركة قطاع عام للقطاع الخاص ولكن لم يتم تنفيذ إلا 10% فقط من قيمة قطاع الأعمال العام حتى 1995.

مما سبق يتضح لنا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى كان له تأثيرا كبيرا على معدلات التضخم والبطالة خلال عقد التسعينات حيث طبقت مصر في الثمانينيات والتسعينيات، برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي تضمنت

سياسات تقشفية تهدف إلى استقرار الاقتصاد من خلال تقليل العجز المالي وتحرير الأسعار، على الرغم من تحقيق بعض الاستقرار المالي، أدت هذه السياسات إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وزيادة التضخم، مما أسهم في خلق بيئة اقتصادية ركودية تضخمية.

المرحلة الثانية: الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى خلال العقد الأول من الالفينات

تعرض الاقتصاد المصرى فى نهاية التسعينات لعدة عوامل أدت إلى دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وتباطؤ في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي حيث انخفض ما يقارب من ٦,٥% نهاية التسعينات إلى ما يقارب النصف٣,٥ % أوائل الألفية الجديدة.

وقد كان ذلك ناتجا عن أحداث الأقصر التي أثرت سلبا على إيرادات السياحة إضافة إلى الأزمة الآسيوية في نهاية التسعينات التي أثرت سلبا على الصادرات المصرية وقدرتها التنافسية أمام صادرات الدول الشرق أسيوية التي انخفضت عملاتها المحلية بعد الأزمة عام 1997، بالإضافة إلى الآثار الانكماشية التي أحدثها برنامج الإصلاح الاقتصادي على التشغيل والاستثمار خلال هذا العقد، الأمر الذي جعل الاقتصاد يبدأ الألفية الجديدة بانخفاض في حجم الطلب الكلى إضافة إلى انخفاض قدرة الدولة على تقديم الدعم وتخليها تدريجيا عنه، مما انعكس

سلبا على متوسط دخل الفرد وعلى معدلات البطالة نتيجة انخفاض التشغيل في القطاع الحكومي والاتجاه نحو الخصخصة وعدم استغلال عوائد الخصخصة في إعادة الاستثمار ومن ثم إعادة التشغيل.

ويمكن توضيح ملامح الركود التضخمى خلال هذا العقد من خلال التركيز على الأزمات المتعددة التي مر بها الاقتصاد المصرى خلال هذا العقد حيث يظهر تباطؤ نمو الاقتصاد المصرى فى السنوات الأولى من العقد الأول من الألفينات، وذلك نتيجة حالة الانكماش التي حدثت بسبب تطبيق برامج الإصطلاح الاقتصادى منذ بداية التسعينات من انخفاض الدعم وانخفاض التشغيل في القطاعات الحكومية إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر ٢٠٠١ التي ساهمت في إبطاء معدل النمو الاقتصادى إلى ٣,٥% بعد أن كان 5.3% عام 2000، وقد استمرت حالة الكساد حتى عام ٢٠٠٣ ورافقها ارتفاع لمعدلات التضخم نتيجة اتباع سياسة تحرير سعر الصرف الأمر الذى أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بمعدل٣٥ % في الفترة 2003- 2005، مما أدى لارتفاع الأسعار المحلية[١].

كما ساهم صدور قرارات مايو ٢٠٠٨ من تقديم علاوة اجتماعية ثم تخفيض الدعم عن بعض السلع الأساسية في ارتفاع الأسعار المحلية ومنتجات الطاقة البترولية والكهرباء بمعدل 11.5% والنقل والمواصلات بمعدل ٢٠% وخدمات

[١] محمود عبد العزيز تونى، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة(١٩٩٠:٢٠٠٣)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢٣.

التعليم بنسبة ٣٧,٧% بالإضافة إلى مساهمة ارتفاع المعدل السنوى لنمو النقود بمتوسط يبلغ ١٥,١% سنويا، كما أن ارتفاع التضخم كان ناتجا عن زيادة معدل نمو النقود وزيادة الطلب الكلى الذي لا يقابله عرضا مكافئا له، أى أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى حيث بلغ متوسط الإنفاق الإجمالي خلال هذا العقد ٧١٢,٥ مليار جنيه بينما في المقابل يبلغ متوسط الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ٦٧٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الإنفاق تقارب ٨٠% فى المتوسط وهي نسبة أعلى بكثير مقارنة بالنسبة التي يمثلها الانفاق الاستثمارى الإجمالى إلى إجمالي الإنفاق حيث أنها تقارب ٢٠%[١].

وهذا يعكس انخفاض القدرة على الإنتاج والتشغيل الأمر الذي يجسد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم والبطالة معا بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي مما يجسد مشكلة الركود التضخمى.

المرحلة الثالثة: الركود التضخمي في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية

استمرت الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع التركيز على تحرير الاقتصاد في الألفية الثانية بعد الثورة المصرية في ٢٠١١، تدهورت الأوضاع الاقتصادية، مما دفع الحكومة لطلب مساعدات جديدة من صندوق

[١] نهاد محمد علي ادريس، ملامح الركود التضخمي في الاقتصاد المصري ، جمعية إدارة الاعمال العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٣.

النقد الدولي في ٢٠١٦، هذه الفترة شملت إجراءات تقشفية ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة[1].

١- برنامج ٢٠١٦

أطلقت مصر برنامج إصلاح اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦، شمل تحرير سعر الصرف وتقليل دعم الوقود، أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري وزيادة حدة معدلات التضخم، مما زاد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين وأسهم في زيادة حدة الركود التضخمي.

٢- برنامج ٢٠٢٢

حصلت مصر على برنامج تمويلي جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢، ركز على التحول إلى نظام سعر صرف مرن وتخفيض التضخم تدريجياً، على الرغم من أن هذه الإصلاحات تهدف إلى استقرار الاقتصاد على المدى الطويل، إلا أنها قد تتسبب في ضغوط اقتصادية قصيرة المدى على المواطنين مما يزيد من تحديات الركود التضخمي.

[1] Awad, Ibrahim L (2019) "Revisiting the Exchange Rate Pass-Through to Domestic Inflation in Egypt: Why Is the Statistical Association Weak in the Short Run?" International Journal of Business and Economics, vol. 18, no. 1, p.59.

مما سبق نجد أنه وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، أثرت سياسات صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ على الاقتصاد المصري، حيث ساعدت في تحقيق بعض الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وزيادة الفقر، مما ساهم في خلق بيئة من الركود التضخمي التي أثرت سلباً على حياة المواطنين واستقرار الاقتصاد على المدى القصير.

الخلاصة

يتسم الركود التضخمي بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في نفس الوقت، وهو ظاهرة نادرة لكنها ممكنة في فترات الأزمات الاقتصادية الكبرى، أزمة النفط في السبعينيات تعتبر مثالاً بارزاً، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وتكاليف الإنتاج، مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كما أن السياسات المالية والنقدية التي تم تبنيها لاحتواء التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة وتقليل الإنفاق الحكومي، غالباً ما زادت من حدة الركود، بينما تتشابه الأسباب الجذرية للركود التضخمي بين الدول المتقدمة والنامية ومنها مصر مثل الصدمات الخارجية والسياسات النقدية، إلا أن تأثيراته تكون أكثر حدة في الدول النامية بسبب الهشاشة الاقتصادية وضعف المؤسسات وهو ما نتج عنه **عدم صحة الفرض الثاني "لا يعاني كل من الاقتصاد العالمي والمصري من ظاهرة الركود التضخمي"**، وأن معالجة الركود التضخمي تتطلب نهجاً متوازناً يشمل

سياسات مالية ونقدية حكيمة، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف الأثر الاجتماعي للركود والتضخم.

وفيما يتعلق **بالفرض الثالث القائل " تؤدي سياسات صندوق النقد الدولي الي ارتفاع معدلات الركود التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة" أثبت البحث صحته** حيث واجهت مصر خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي (١٩٨٧-١٩٩١)؛ أزمة ديون خارجية كبيرة، ارتفاع في معدلات التضخم، وعجز في الميزانية، تضمن البرنامج تقليص الإنفاق الحكومي، تحرير أسعار الصرف، وتخفيض الدعم على السلع الأساسية، أدت هذه السياسات إلى تخفيف بعض جوانب الركود التضخمي من خلال تحسين التوازن المالي، لكنها زادت من الضغوط التضخمية في البداية بسبب ارتفاع الأسعار بعد تحريرها.

بدأت مصر في الألفية الجديدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)؛ في تطبيق إصلاحات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الخصخصة وتحرير التجارة، تضمنت هذه الإصلاحات تقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي، حققت الإصلاحات نجاحًا في زيادة معدلات النمو، لكن الفوائد لم تتوزع بالتساوي مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في بعض القطاعات، مما ساهم في استمرار الضغوط التضخمية.

أحدثت الثورة المصرية في ٢٠١١؛ اضطرابات اقتصادية وسياسية كبيرة، تضمنت تدخلات صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات مالية لتعزيز الاستقرار المالي، رغم المساعدات استمرت الضغوط التضخمية بسبب انخفاض الاستثمارات والسياحة، وتزايد العجز المالي. وقعت مصر في العقد الأخير (٢٠١٦-٢٠٢٢) برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار، شملت الإصلاحات تحرير سعر الصرف، تقليص الدعم على الطاقة، وفرض ضريبة القيمة المضافة، أدت هذه السياسات إلى تحسن الاستقرار المالي وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، لكنها زادت من الضغوط التضخمية على المدى القصير بسبب ارتفاع الأسعار.

الخاتمة

تعرضنا من خلال دراستنا لمبحث أول توصل الي **صحة الفرض الأول القائل بأن " صندوق النقد الدولي له دور مهم في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي"**، من خلال بيان ماهية صندوق النقد الدولي في المطلب الأول من المبحث الأول وعرض لمفهوم ونشأة واهداف الصندوق، وفي مطلب ثان تناولنا تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي وانعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي علي مصر ووجدنا أن صندوق النقد الدولي له دورًا حاسمًا في دعم الدول خلال الفترات الاقتصادية المختلفة وخاصة خلال الأزمات.

هذا وتوصل المطلب الأول من المبحث الثاني الي **عدم صحة الفرض الثاني "لا يعاني كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري من ظاهرة الركود التضخمي"**، حيث توصلنا الي أنه بينما تتشابه الأسباب الجذرية للركود التضخمي بين الدول المتقدمة والنامية ومنها مصر مثل الصدمات الخارجية والسياسات النقدية، إلا أن تأثيراته تكون أكثر حدة في الدول النامية بسبب الهشاشة الاقتصادية وضعف المؤسسات وأن معالجة الركود التضخمي تتطلب نهجاً متوازناً يشمل سياسات مالية ونقدية حكيمة، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف الأثر الاجتماعي للركود والتضخم.

أثبت المطلب الثاني من المبحث الثاني **صحة الفرض الثالث القائل " تؤدي سياسات صندوق النقد الدولي الي ارتفاع معدلات الركود التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة"** حيث أنه وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، أثرت سياسات صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ على الاقتصاد المصري، حيث ساعدت في تحقيق بعض الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وزيادة الفقر، مما ساهم في خلق بيئة من الركود التضخمي التي أثرت سلباً على حياة المواطنين واستقرار الاقتصاد على المدى القصير.

البحث بتحليله ومناقشته للفروض التي أثارتها مشكلته سعيا لتحقيق أهدافه قد أثبت مجموعة من <u>النتائج</u> أهمها ما يلي:

١- صندوق النقد الدولي له دورًا حاسمًا في دعم الدول خلال الفترات الاقتصادية المختلفة، وخاصة خلال الأزمات من خلال تقديم الدعم المالي والسياسي، كما كان له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي في الاستقرار الاقتصادي والنمو، خاصة في إدارة الازمات خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٢٢.

٢- نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر فى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية فى بداية فترة الدراسة مثل إعفاء مصر من جزء

كبير من ديونها الخارجية إبان حرب الخليج الثانية في يناير 1991 والتي تزامنت مع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي.

٣- تتشابه الأسباب الجذرية للركود التضخمي بين الدول المتقدمة والنامية ومنها مصر مثل الصدمات الخارجية والسياسات النقدية، إلا أن تأثيراته تكون أكثر حدة في الدول النامية بسبب الهشاشة الاقتصادية وضعف المؤسسات وأن معالجة الركود التضخمي تتطلب نهجاً متوازناً يشمل سياسات مالية ونقدية حكيمة، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف الأثر الاجتماعي للركود والتضخم.

٤- أثرت سياسات صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ على الاقتصاد المصري، حيث ساعدت في تحقيق بعض الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وزيادة الفقر، مما ساهم في خلق بيئة من الركود التضخمي التي أثرت سلباً على حياة المواطنين واستقرار الاقتصاد على المدى القصير

٥- ترتب على تحرير سعر الصرف نتيجة سياسات صندوق النقد الدولي بعض النتائج السلبية من أهمها حدوث موجات تضخمية متتالية على الأخص فى ظل تصاعد الطلب على الدولار والعملات الأجنبية، مما يعني أن للاتفاق مع صندوق النقد قد يكون له نتائج سلبية وأخرى إيجابية.

٦- يتطلب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي قيام الحكومات بتنفيذ بعض الإجراءات التقشفية متمثلة في تقليص النفقات، مثل إلغاء القيود على الصادرات والواردات، وإلغاء الدعم الحكومي، وخصخصة شركات القطاع العام، وتخفيض قيمة العملة المحلية، والقروض غير المبررة، وغياب أولويات توظيف الأموال المقترضة، بالإضافة الي إلغاء دعم الطاقة ورفع الضرائب وخفض العملة الوطنية والتضخم والفقر المتجدد والتهميش الاجتماعي وتزايد البطالة وفقدان الوظائف.

أمام هذه الحقائق التي أثبتها البحث وما توصل اليه من أن سياسات صندوق النقد الدولي ساعدت في تعزيز الاستقرار المالي لمصر وتحسين إدارة الدين وتحرير الاقتصاد، بينما زادت بعض السياسات من ارتفاع معدلات الركود التضخمي على المدى القصير، خاصة تلك المتعلقة بتحرير الأسعار وتقليص الدعم، مما أثر سلبًا على الفئات الضعيفة اقتصاديًا. **نستعرض مجموعة من <u>التوصيات</u> نعرضها فيما يلي:**

١- يجب على حكومات الدول النامية ومنها مصر أن تقوم بدراسة سياسات وبرامج صندوق النقد قبل تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى، وتحول الآثار السلبية الناتجة عن تنفيذ برنامج التثبيت إلى اثار ايجابية من خلال عدم إلغاء الدعم، وتشجيع زيادة الاستثمار المحلى، ودعم رجال الأعمال مما يؤدى إلى وجود مصانع باعداد كبيرة تكون قادرة على استيعاب العمالة العاطلة مما ينتج

عنه القضاء على مشكلة البطالة وزيادة الإنتاج، ارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبي، انخفاض حجم الديون الخارجية، تحسن مستوى معيشة الأفراد.

٢- ضرورة تعظيم استفادة مصر والدول النامية بعلاقتها بصندوق النقد الدولي من خلال القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولى واستخدامها في علاج الاختلالات الاقتصادية .

٣- ضرورة الإسراع فى علاج مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنتاج، وفتح المصانع المغلقة وتشغيل الشباب مما يؤدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

٤- يجب على صندوق النقد الدولى عند وضع برامج اقتصادية لدول النامية أن يراعى ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن بعض منها يتسم بالعنصرية لأنه دائماً يعمل على مصالح الدول الرأسمالية الكبرى دون النظر إلى مصالح الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة قروضها وعدم قدرتها على السداد مما يؤدي إلى تدهورها اقتصادياً واجتماعياً.

٥- ينبغي مراعاة الأبعاد الاجتماعية فى الاتفاقات التي تعقدها الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي حتى لاتؤثر سلباً على مستوى معيشة الأفراد محدودي الدخل ، أو يزيد من رقعة الفقر فى مصر.

المراجع[١]

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب:

١. شقيري موسي واخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.

٢. العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر، القبة، الجزائر، ٢٠١٤.

٣. فولت ارنست، صندوق النقد الدولي: قوة عظمي في الساحة العالمية، دار المعرفة، الكويت، ٢٠١٦.

٤. نهاد محمد علي ادريس، ملامح الركود التضخمي في الاقتصاد المصري ، جمعية إدارة الاعمال العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

ب-مجلات ورسائل العلمية:

باديجة مسعود، تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالضية الدولية " أزمة المديونية الخارجية للدول العربية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرباح، الجزائر، ٢٠٢٢.

[١] مع حفظ الألقاب العلمية

ج– التقارير والمؤتمرات:

محمود عبد العزيز توني، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠:٢٠٠٣)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Al-Shawarby, S., & El-Laithy, H. (2020). Poverty and Social Safety Nets in Egypt. The World Bank.
2. Awad, Ibrahim L (20١9) "Revisiting the Exchange Rate Pass-Through to Domestic Inflation in Egypt: Why Is the Statistical Association Weak in the Short Run?" International Journal of Business and Economics, vol. 18, no.1.
3. Awad, Ibrahim L. (2002) "The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study." MPRA Paper, University Library of Munich, Germany.
4. Blanchard, Olivier, and Johnson, David R.(2013) "Macroeconomics." Pearson.
5. Blanchard, Olivier, (2016) "The State of Advanced Economies." Journal of Economic Perspectives, vol. 30, no. 4.
6. Blustein, P. (2001). The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF. Public Affairs.
7. Bordo, M. D., & Eichengreen, B. (1993). A Retrospective on the Bretton Woods System: Lessons for International Monetary Reform. University of Chicago Press.

8. Boughton, J. M. (2001). Silent Revolution: The International Monetary Fund 1979-1989. International Monetary Fund.
9. Breisinger, C., Ecker, O., & Al-Riffai, P. (2018). Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security. International Food Policy Research Institute.
10. Fischer, Stanley. (2003) "The IMF and the Crisis in Emerging Markets." American Economic Review, vol. 93, no. 2.
11. Galal, A. (2020). The Economics of Egypt's Business Environment Reforms. The Egyptian Center for Economic Studies.
12. Gaspar, V., Mauro, P., & Medas, P. (2021). The Fiscal Response to the COVID-19 Crisis in Advanced and Emerging Market Economies. IMF.
13. Gold, J. (1979). The Legal Character of the Fund's Stand-By Arrangements and Why It Matters. International Monetary Fund.
14. Gopinath, G., & Sandri, D. (2020). The Global Economic Recovery 10 Years After the 2008 Financial Crisis. IMF Working Paper.
15. International Monetary Fund. (2006). IMF Handbook: Its Functions, Organization, and Operations. IMF.
16. International Monetary Fund. (2016). Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt. IMF.
17. Kandil, M. (2018). The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Egyptian Economy. Journal of Economic Studies.

18. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Addison-Wesley.
19. Schadler, S. (Ed.). (2014). The IMF's Crisis Response and the Global Economic Crisis: An IEO Evaluation. IMF.
20. Smith, J., Johnson, M., & Williams, L. (2022). The Impact of COVID-19 on Global Inflation: Evidence from Supply Chain Disruptions. Journal of Economic Perspectives, 20(3).
21. Solomon, R. (1982). The International Monetary System, 1945-1981. Harper & Row.
22. Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and Its Discontents. W.W. Norton & Company.
23. Stiglitz, Joseph E.(2000) "Economics of the Public Sector." W.W. Norton & Company.
24. Trading Economics, Egypt, National statistics Data, U.S.A.2010.
25. Woods, N. (2006). The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers. Cornell University Press.
26. World Bank data on global inflation (World Bank) & IMF World Economic Outlook database for unemployment and inflation rates (IMF).
27. World Bank: Egypt GDP growth (annual %) (World Bank Open Data).